

رسول يرم من قال منع الاتباع هذا القول في سائر الانبياء  
غير نبينا صلى الله عليه وسلم او بما لقول بينهم اما من منع الاتباع  
عصفا فيظن واصل في كل رسول بلا مرتبة وانما من مال الى القول  
فانما قصده رد وتقرانه ومن قال بالوقف فعلى صدره  
قال بوجوب الاتباع لمن قبله بغيره بمساق حجة في كل  
شيء عليهم السلام **فصل** هذا حكم ما يكون للمخالف  
ذم من الاتباع عن قصد وهو ما يسمى بعصية وبدل عن التكليف  
واما ما يكون بغير قصد ونحوه كالسب والنسيان في الوطء  
الشريعة مما تقر الشريعة بعد نطق الخطاب به وترك  
المؤخدة عليه فاحوال الانبياء عليهم في ترك المؤخدة به  
وكونه ليس بعصية لهم مع انهم ساءوا ذلك على نواحيين  
ما طرفة البلاغ وتقرير الشريعة وتعلق الاحكام وتعليم  
الامة بالفصل واخذهم باشياء عليه وما هو خارج عن هذا  
ما يخص نفسه اما الامة في حكمه عند جماعة من العلماء حكم الرسول  
في القول في هذا الباب وقد ذكرنا الاتفاق على استماع  
ذلك في حق النبي صلى الله عليه وسلم وعصيته من جوارحه عليه  
قصد او سهواً فكذلك قالوا انهم لا تعال في هذا الباب لا يجوز  
ظن المخالف فيها لا عهد ولا سهواً لانها بمعنى القول من جهة  
التبليغ والاداء ونظير هذه العوارض عليها بوجوب التكليف  
واكتساب المطالبين واعتدروا عن احاديث السهو في بعضها  
تذكر ما بعد هذا والى هذا ما لا يوافق وذهب اكثر من الفقهاء

يقول  
شيء

باتباعهم

وسبب الطاعة

والكلمين

والمتكلمين الى ان المخالفة في افعال البلاغية والاحكام الشرعية  
سهواً وعن غير قصد منه جائز عليه كما تقر من احاديث الطائفة  
وقد تواتر بين ذلك وبين الاقوال السابقة لقيام المعجزة على  
الصدق في القول والمخالفة ذلك بينا فخصما وانما السهو في  
الافعال فيقرنا فيض لها ولا فوج في التوبة بل غلط الفعل  
وعصوبات القلب من سمات البشر كما قال صلى الله عليه وسلم  
انما انا بشر انسي كما تنسون فاذا نسيت فذكروني نعم من حاله  
النسيان والسهو بهما في حقه عليه الصلوة والسلام سبب  
انفاذ علمه وتقرير شرع كما قال صلى الله عليه وسلم اني لاني انسى او  
انسى لاني انسى بل قد روي لست انسى ولكن انسي  
لاستسرها وهذه الحكايا زيادة له في التبليغ وتعام عليه في  
التعريف بعيدة عن سمات النقص انما الطعن فان القائلين  
بجواز ذلك يشتمون ان الرسل عليهم لا تقر على السهو والغلط  
بل يهتدون عليه ويعرفون حكمه بالقرآن على قول بعضهم وهو  
الصحيح وقيل تقر منهم على قول الاخرين وانما ليس طرفة  
البلاغ ولا بيان الاحكام من افعال عليه السلام وما يخص  
بمن امره وبه وانما كراهية ما يقع له ليقع فيه فالاكثر من  
طبقات علماء الامة على جواز السهو والغلط عليه فيها وكون  
الغفارت والخطوات قبله وذلك بما كلفه من مقاسات  
الخلق وسبب سمات الامة ومجاناة الاعمال وملا حطة  
الاعداء ولكن ليس على سبيل التكرار ولا الاتصال بل على

السهو

وسبب السهو